

19 سبتمبر 2018

الرباط في



المملكة المغربية
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
الوزير

النائب المحترم امام شقران
عضو الفريق الاشتراكي
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

33

الموضوع: استمرار معاناة ساكنة سيدي بوزكري بمكناس.
المرجع: سؤالكم رقم 3046 بتاريخ 10 نوفمبر 2017.

سلام تام بوجود مولانا الإمام أيده الله،
وبعد، جوابا عن سؤالكم المشار إليه أعلاه، يشرفني أن أحيطكم علما بأن الأراضي موضوع سؤالكم هي محل استغلال واحتلال بدون سند، وتتطلب تصحيح الوضعية القانونية لجميع معتمري هذه الأراضي سواء القاطنين بها أو مستغلي المحلات التجارية وفق ما تقضي به الضوابط الحبسية. وقد قامت الوزارة، في إطار الاختصاصات التي يخولها لها القانون وطبقا للنصوص التشريعية الجاري بها العمل في هذا المجال، باتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة المترايمن والمجزئين السريين لهذا الملك الحبسي طبقا للفصل 542 من القانون الجنائي، وسلوك طريق التفاوض، بتنسيق مع السلطات المحلية والمنتخبة، مع قاطني الأحياء السكنية، لإيجاد الحلول الملائمة لمعالجة الوضعية الاستثنائية لهذه الفئة، في إطار صيانة حق الأوقاف والمحافظة عليه وتنميته.
وفي هذا الإطار، وقعت الوزارة، بتاريخ 9 نونبر 2016، اتفاقية شراكة مع مؤسسة العمران تفوض بمقتضاها لهذه المؤسسة تدبير عملية تسوية الوضعية العقارية والقانونية لهذا العقار عن طريق المعاوضة واتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الضرورية وأداء جميع المصاريف واستخلاص المداخل المترتبة عن هذه العملية، بدءا بالمنطقة السكنية "أ".

وتجري حاليا عمليات التحديد لإعداد المسوحات الطبوغرافية الفردية لمستغلي المنطقتين "ب" و "ج" الخاصتين بالأنشطة الاقتصادية والفلاحية، لتسريع مسطرة التسوية على غرار المنطقة السكنية.
أما بخصوص الشواهد الإدارية، فقد تم حل هذا الإشكال منذ سنة 2014 بحيث تستفيد جميع الساكنة من مختلف الشواهد الإدارية، علما بأن هذا الأمر لا يدخل ضمن اختصاص وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
وتفضلوا بقبول خالص التحيات.

د. الأوقاف والشؤون الإسلامية
أحمد التوفيق